وزارة التعليم المهني والتقني
المديرية العامة للتعليم المهني والتقني

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

اسس برنامج عمل وزارة التعليم المهني والتقني

اعداد : المهندس نبيل نقاش

١٩٩٤

١ – الوضع الحالي وامور الضاغطة
٢ – تقوية وتعزيز التأهيل المهني
٣ – تقوية وتعزيز التعليم الفني
٤ – المشاريع الملحة الواجب تنفيذها
٥ – اختصاصات التعليم المهني والتقني وحاجات سوق العمل

الفصل الاول

الوضع الحالي وأموره الضاغطة

مقدمة :

بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢ صدر القانون رقم ٢١١ الذي انشأ وزارة التعليم المهني والتقني ففتح بذلك صفحة جديدة في تاريخ التعليم المهني والتقني وفتح آفاق سوف تترجم رغبة حقيقية لدى الحكومة والشعب في تغيير مسار التعليم في لبنان وتحويله من مساره الأكاديمي الحالي الى مسار يتناسب اكثر مع مختلف قطاعات الانتاج.

واذا كان عدد طلاب التعليم المهني والتقني في الوقت الحاضر هو في حدود ٤٤٠٠٠ طالب مقابل حوالي ٢٥٠٠٠٠ طالب اكاديمي في المرحلتين المتوسطة والثانوية فان كل الخطط والتوجيهات المعطاة تصب في مضاعفة اعداد طلاب التعليم المهني والتقني في السنوات المقبلة بحيث تتحول الطاقة البشرية اللبنانية الى طاقة منتجة متمكنة من النهوض بالبلاد وزيادة دخلها القومي، فقدرات القوى العاملة المختصة هي اساس النجاح في الحياة الاقتصادية.

ويخدم التعليم المهني والتقني قبل كل شيء هدفين اثنين هما :

- فتح الطريق امام الشباب لممارسة مهنية ناجحة
- تأمين القوى العاملة المختصة للاقتصاد الوطني

وهنا لا بد من الاشارة الى ان معرفة قدرات هذه القوى العاملة المختصة انما هي القاعدة التي يتركز عليها النجاح الاقتصادي، وتدل كل التجارب العملية انه هناك ارتباط وثيق ما بين التعليم وفرص الحصول على وظائف مهنية في سوق العمل.

من جهة ثانية فان للتعليم المهني والتقني خاصية مميزة عن التعليم الأكاديمي وهي ان هذا النوع من التعليم المختص يعزز الاقبال على التعليم والانسجام مع الواقع المهني وهذا ما يحتاجه الشباب الذين يسعون الى الحفاظ على كفاءاتهم في اداء العمل او الذين يسعون الى ممارسة مهنة تتطلب التأهيل الفني نظرا للتطورات السريعة التقنية والتحولات المستمرة على الساحة الاقتصادية.

وبالاضافة الى ذلك فان التعليم المهني والتقني يعزز التطور الشخصي للفرد ويعزز استقلاليته، وشعوره بقيمته كما يؤثر على سلوكه الاجتماعي ومواقفه ازاء عمله وتحفزه له.

الوضع الحالي

ليس الهدف هنا هو شرح مستفيض للوضع الحالي ومشاكله وهي كثيرة ولكن قبل تحديد بعض الأمور الأساسية التي يجب ان ترتكز عليها الاستراتيجية المستقبلية لهذا القطاع، لا بد من الاشارة الى انه بالرغم من الاحداث اللبنانية التي اصابت مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية، فإن تأثير هذه الأحداث على التعليم المهني والتقني كان محدودا نسبيا وقد استطاع هذا القطاع رغم الظروف غير الاعتيادية التي عانى منها ان يستمر ويتابع توسعه وتطوره. ولكن وطأة الأحداث اصابت بشكل اكبر القطاع الرسمي فيه نتيجة تأثر هذا القطاع بالضعف العام الذي اصاب الادارة الرسمية.

مستويات التعليم المهني والتقني وسلمه التعليمي.

لقد دفع الشح في الموارد الطبيعية اللبنانيين الى تركيز نشاطاتهم في الميادين التي يتطلب ازدهارها المزيد من المعرفة والمهارة والتفوق البشري، ولم يقتصر النشاط اللبناني على قطاعات الخدمات والتجارة والزراعة فقط بل تناول ايضا قطاع الصناعة الذي شهد توسعا سريعا ساهم في ترسيخه النمو في قطاع البناء وقطاعات التجارة والمال حيث تم تحويل جزء لا يستهان به من الأرباح التجارية الى الاستثمار الصناعي.

وقد ادى هذا التطور الاقتصادي المقترن بتطور تكنولوجي الى اتساع سوق العمل والى تنوع الاختصاصات وتعدد الأعمال والمهام وتشعبها في مختلف القطاعات بحيث

اصبح من الضروري الالمام بهذا العدد الضخم من انواع المهن والوظائف بهدف تنظيم استخدام القوى العاملة وتدريبها ورفع كفاءتها الانتاجية واعادة تأهيلها لايجاد الاستقرار في سوق العمل وتأمين التوازن بين العرض والطلب وايجاد حلول لمشاكل البطالة والهجرة.

وفي سبيل تنظيم هذا العمل قامت المؤسسات المعنية بحصر وترتيب المهن الموجودة في لبنان في مجموعات تبعا لدرجة التشابه في العمل المؤدي والصفات المطلوبة من العاملين لاداء العمل بشكل مرض وفق سلم العمالة الهرمي المعروف. وقد صنفت الدراسات التحليلية اليد العاملة في لبنان في عشر مجموعات تبدأ من المستوى الأعلى الذي يشمل العاملين في مجال العلوم الطبيعية كالمهندسين والأطباء والتقنيين رفيعي المستوى وتنتهي في المجموعات الأخيرة بالعمال الحرفيين في القطاعات الصناعية والبناء وهؤلاء يشكلون قاعدة الهرم.

وبالرغم من ان هذا التصنيف له اهميته للقيام بعمل جدي حول القضايا والأمور المتعلقة بتنظيم وتنسيق سوق العمل والتخطيط لتنظيم اليد العاملة بالاضافة الى التوجيه المهني الفعال الا ان تصنيف اليد العاملة على صعيد الاعداد والتدريب له ايضا اهميته لا سيما لجهة توزيع الأدوار لتنشيط وتفعيل القوى العاملة في البلد. وعلى هذا الأساس تقسم الطاقة البشرية العاملة الى اربع مجموعات اساسية :

المجموعة الأولى : وهي التي تتلقى اعدادا جامعيا لممارسة الأعمال والمهن في الأطر العليا كالمهندسين والأطباء واساتذة الجامعات.

المجموعة الثانية : وهي التي تعد اعدادا نظاميا في مختلف معاهد ومدارس التعليم المهني والتقني وهذه المجموعة تشغل وظائف الأطر الوسطى والتنفيذ كما انها تشمل ايضا رؤساء الورش والعمال والمهرة.

المجموعة الثالثة : وهي التي تعد اعدادا غير نظامي ان كان في مؤسسات مختصة او اثناء العمل عن طريق دورات تدريبية تقام ضمن المصانع او تدعو اليها الشركات والمؤسسات.

المجموعة الرابعة: وهي التي تمارس عملا بدون تلقي اي تعليم او تدريب سواء أكان نظاميا او غير نظامي مثل الحرفيين وصيادي الأسماك والمزارعين وغيرهم.

وفي هذا المضمار يلعب التعليم المهني والتقني دورا هاما كونه يتوجه الى المجموعة الثانية في التصنيف المشار اليه اعلاه مع الاشارة الى ان هذه المجموعة تشكل ركيزة اساسية بالغة الأهمية في سلم العمالة من الناحيتين العملية والعددية.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان التعليم المهني والتقني يلتقي في مستوياته العليا مع التعليم الجامعي حيث يتقارب الاعداد في الوجهة الفنية كما تتقارب المهام من الوجهة العملية كما يلتقي في مستوياته الدنيا مع التدريب الغير نظامي لا سيما فيما يعود الى اعداد وتدريب العمال المهرة ومتوسطي المهارة.

حقول ومستويات التعليم المهني والتقني

يتم الاعداد والتأهيل حاليا في التعليم المهني والتقني ضمن حقلين اساسيين هما:

- حقل التأهيل المهني
- حقل التعليم الفني

ويضم حقل التأهيل المهني ، المهن والحرف ذات الطابع اليدوي الصرف او التي لا تتطلب ممن يمارسها سوى المعلومات الخاصة المحصورة بها فقط او تلك التي يتم وصفها الكامل بتعداد حركات او اعمال او مهام اولية معينة. ويتم التأهيل المهني على ثلاثة مستويات:

- مستوى الكفاءة الذي ينتهي الى شهادة الكفاءة المهنية
- مستوى التكميل الذي ينتهي الى شهادة التكميلية المهنية
- مستوى التأهيل العالي الذي ينتهي الى شهادة التأهيلية المهنية العليا.

من جهة ثانية يضم حقل التعليم الفني المهن والاختصاصات ذات الطابع المتطور والتي يستلزم تحصيلها ثقافة اساسية لا تقل عن تسع سنوات في التعليم العام ويستند باستمرار الى الرياضات او العلوم على اختلافها. ويتم التعليم الفني على ثلاثة مستويات ايضا:

- مستوى التنفيذ الذي ينتهي الى شهادة البكالوريا الفنية
- مستوى الاطر الوسطى الذي ينتهي الى شهادة الامتياز الفني
- مساوى الاطر العليا الذي ينتهي الى احدى شهادات التعليم الفني العالي او الاجازة الفنية.

وان كان التعليم المهني والتقني قد اعطى اهمية اكبر في السابق لحقل التعليم الفني الذي توسع انتشاره في القطاعين الرسمي والخاص بسبب تدني مستوى التعليم وسهولة النجاح فيه وقلة فرص العمل وكان ذلك على حساب التأهيل المهني الذي تقلص بشكل كبير لأسباب سوف نشير اليها لاحقا، فان وزارة التعليم المهني والتقني اليوم تتجه الى خلق توازن اكبر بين الحقلين الفني والمهني واعادة توجيه الشباب نحو سوق العمل وتدريبهم واكسابهم مهنا تساهم في اعمار البلاد ونموها الاقتصادي.

ويتم الاعداد حاليا في القطاعين الرسمي والخاص في اختصاص واحد للاجازة الفنية و٢٠ اختصاص للامتياز الفني و٢٢ اختصاص للبكالوريا الفنية والتأهيلية المهنية العليا و ١٧ اختصاص للتكميلية المهنية و٩ اختصاصات للكفاءة المهنية.

الاختصاصات بدون مناهج رسمية.

بالاضافة الى الاختصاصات التي تدرس فعلا وفق مناهج رسمية، هناك اختصاصات عديدة واردة في اللوائح الرسمية ولم تصدر لها مناهج مدرسية حتى الآن. وتدل هذه الظاهرة على ان اللوائح الرسمية مستقاة من مراجع اكاديمية في دول اكثر تطورا من لبنان في ميدان التعليم المهني والتقني. وتتيح هذه الظاهرة مرونة كبرى لتوسيع اختصاصات التعليم المهني والتقني الفعلية عند الحاجة.

الاختصاصات الخاصة في المدارس المهنية

هناك، بالاضافة الى الاختصاصات الرسمية التي تقدم فيها امتحانات رسمية تؤدي الى شهادات رسمية، عدد كبير من الاختصاصات الخاصة التي لا تؤدي الى شهادات وتعطى فيها افادات فقط من المدارس الخاصة.

وقد بلغ عدد هذه الاختصاصات الخاصة التي تدرس في المدارس الخاصة في العام ١٩٩٢/١٩٩٣ اربعة وخمسين اختصاصا منها ستة وثلاثون اختصاصا صناعيا وثمانية عشر اختصاصا تجاريا.

الامور الضاغطة في قطاع التعليم المهني والتقني

ان كانت هناك امور عديدة ضاغطة تبطئ في عجلة النهوض بالتعليم المهني والتقني الا انه من الممكن تلخيص هذه الأمور في اربع نقاط اساسية هي :

١ - ضعف الادارة المركزية وادارات المعاهد والمدارس

بالرغم من انشاء وزارة خاصة بالتعليم المهني والتقني إلا ان هذه الوزارة تعمل بجهاز مركزي صغير تكثر فيه الشواغر ويفتقر بشكل عام الى الخبرة والمعرفة للقيام بمهامه، كما ان المركزية الشديدة المعتمدة تؤدي الى اختناق المؤسسات التعليمية الرسمية التي تجد نفسها، بسبب هذه المركزية وبسبب ضعف هيكليتها الذاتية ايضا، عاجزة عن القيام بأبسط الشؤون التربوية والتعليمية.

٢ - السلم التعليمي

هناك خلل واضح في السلم التعليمي في حقل التأهيل المهني، وقد ادى هذا الخلل الى عزوف الطلاب عن الالتحاق بهذا الحقل. وان كان من الضروري ان يقدم هذا الحقل للطلاب برامج فعالة مقنعة لهم ولأهاليهم ، موجهة نحو متطلبات سوق العمل وكافية لتغطية هذه الحاجات، فان ما نجده اليوم هو غير ذلك تماما بالرغم من المحاولة الجيدة التي

قامت بها الوزارة لاعطاء دفع جديد لشهادة التأهيلية المهنية العليا وربط حقل التأهيل المهني بحقل التعليم الفني.

من جهة ثانية فان مشكلة اعطاء هدفين مشتركين لشهادة البكالوريا الفنية، هدف فني مرتبط بالعمل وآخر اكاديمي يسمح لحامل هذه الشهادة بمتابعة دراسته الجامعية يخلق اهتزازا في برامج هذه الشهادة وهي الأرسخ بين كل شهادات التعليم المهني والتقني الحالية.

اما التعليم العالي فهو ايضا بحاجة الى تنظيم ودعم واننا نرى اليوم ان شهادته الاساسية وهي الامتياز الفني هي بدون اعتراف رسمي بكونها شهادة تعليم عالي، كما انها لا تسمح لحاملها بمتابعة تخصصه الا في حدود ضيقة جدا قريبة من الاستحالة.

٣ - التدهور في المستوى التعليمي والادائي

لقد تدهور المستوى التعليمي بشكل ملحوظ اثناء سنوات الحرب كما ان المناهج التعليمية المعتمدة لم تعد صالحة وهي لا تكون بمجموعها وبمختلف مستوياتها هيكلية متماسكة ومتكاملة وليس هناك ربط صحيح بين التعليم النظري والتدريب العملي في الاختصاص الواحد. من جهة ثانية فقد اصيبت الأبنية والتجهيزات بأضرار كبيرة.

اضافة الى ذلك فقد اصاب هذا التدهور مستوى الاستاذ فاعداد اساتذة التعليم الفني ضعيف ولا يخدم التعليم الفني بشكل صريح وواضح واعداد المدرب المهني معدوم كليا. وهنا من المفيد الاشارة الى ان مشاركة القطاعات الانتاجية وارباب العمل في عملية اعداد اليد العاملة المختصة كان دائما هزيلا جدا فجاءت مجمل المناهج التعليمية لا سيما في حقل التأهيل المهني بعيدة عن الحاجات الحقيقية لسوق العمل كماً ونوعاً، كذلك فأن عدم توفر احصاءات دقيقة عن هذه الحاجات افقد المسؤولين القدرة على اتخاذ قرارات صائبة مبنية على اسس علمية واحصائية.

٤ - الوضع المالي

ان الوضع المالي الصعب يقيد انطلاق كل الأمور المشار اليها اعلاه وهو وراء اكثرها ويظهر هذا العامل في الرواتب الضئيلة التي يتقاضاها الأساتذة وفي عدم توفر التجهيزات والوسائل التعليمية بالاضافة الى قلة الأموال المرصودة لصيانة التجهيزات والمباني. ومن الملاحظ هنا ان القطاع الانتاجي، وهو القطاع الأساسي المستفيد من التعليم المهني والتقني، لا يشارك بشكل مباشر او غير مباشر في تحمل جزء من الأعباء المالية او في عملية التعليم والتدريب وهذا الأمر يحد كثيرا من الطموحات للقيام بقفزة نوعية وكمية مرموقة في التعليم المهني والتقني. ولانصاف هذا القطاع لا بد من الاشارة ايضا الى انه قد غيب عن المشاركة في اتخاذ القرارات في الكثير من الاحيان.

الفصل الثاني

تقوية وتعزيز التأهيل المهني

المبادئ الأساسية للموضوع

ان اهمية التعليم المهني والتقني في اعادة الحياة للاقتصاد الوطني هي من الأمور البديهية، فاعادة اعمار البلاد وانعاش مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية فيها بحاجة الى يد عاملة كفوءة غير متوفرة بالاعداد اللازمة في الوقت الحاضر.

وحاليا فان الجهود المبذولة في مجال التأهيل المهني ضعيفة جدا وعدد الطلاب في مستويي الكفاءة والتكميل الذين يعدان لشهادتي الكفاءة المهنية والتكميلية المهنية لا يتعدى المئات وهو ادنى بكثير من الحد الأدنى الممكن القبول به، وحتى هؤلاء الطلاب يعدون وفق مناهج بعيدة عن الحاجة الحقيقية لسوق العمل.

بالاضافة الى ذلك فان مدة الاعداد بحد ذاتها وهي سنتان لكل شهادة، تشكل عقبة امام الطلاب وهي غير ضرورية، وكثير من الطلاب في هذه المرحلة هم دون السن القانونية للعمل.

لذلك اعطت الحكومة اهمية خاصة لموضوع التأهيل المهني وعند انشائها وزارة للتعليم المهني والتقني انشأت فيها مصلحة مختصة بالتأهيل المهني لتقوم بضبط كل امور هذا التأهيل وتعزيزه.

ويرتكز التأهيل المهني على عدة ركائز اساسية :

١- يجب ان يكون نظام التأهيل المهني في مستوى تأهيل العمال مرن ووفق حلقات تأهيل قصيرة المدى تمتد من ثلاثة اشهر وتصل في حدها الأقصى الى تسعة اشهر وبحيث يمكن للمتدرب ان يقوم بتجميع عدة حلقات للارتقاء في عمله او لتغييره اذا دعت الحاجة. كما يجب ان يكون هناك امكانية

للمتدرب عند اتمامه لعدة حلقات تأهيل (اثنين على الاقل)، بالاضافة الى بعض الدروس الاساسية في التعليم الفني العام، ان يلتحق بمرحلة الاعداد لشهادة التأهيلية المهنية العليا وذلك وفق شروط محددة. وهذا التدبير هو في غاية الاهمية لانه يفتح سقف التأهيل المهني للعمال ويربطه بحقل التعليم الفني مرورا بشهادة التأهيلية المهنية العليا.

٢- من جهة ثانية تشكل شهادة التأهيلية المهنية العليا العمود الفقري لحقل التأهيل المهني وقد صدرت بشأن هذه الشهادة عدة قرارات نظمت هيكليتها وفق نظام حلقات تأهيلية، كما أوجدت لهذه الشهادة ممر يربطها بالتعليم الفني للسماح لحامليها بمتابعة دراستهم الفنية. ولا بد من الاشارة الى انه هناك مشروع جدي لجعل الاعداد لهذه الشهادة في اطار نظام مزدوج يشارك فيه ارباب العمل والقطاع الانتاجي في عمليتي التمويل والتدريب.

٣- حيث ان ارباب العمل هم المستفيدون الأساسيون من عملية التأهيل فانه من الضروري ان يقوموا بالمشاركة الفعالة في هذه العملية ليس فقط على صعيد القرار انما ايضا للتمويل. من جهة ثانية فانه من الضروري ان تشارك الاتحادات العمالية في هذا العمل كونها تهتم بشؤون العمال وتحسين اوضاعهم.

٤- في بعض الاختصاصات الصناعية والتجارية التي تعتقد الدولة انها تشكل مفاصل اساسية لنمو البلاد فانه من الضروري ان تنشأ علاقة ثابتة وجهود مشتركة مابين الادارة الرسمية وقطاعات ارباب العمل. ومن هنا تنشأ حاجة الى ضرورة ايجاد جسم رسمي في الادارة المركزية يلتقي فيه مختلف الأفرقاء.

الخطوط العريضة لخطة العمل

من الضروري قبل القيام بعملية تدريب واسعة ان تحدد الدولة خياراتها الأساسية مرتكزة على عوامل عديدة مثل الوضع الاجتماعي والبنية التحتية والاطار السياسي وقدرات كل من القطاعين الرسمي والخاص. ولكن بالرغم من ذلك فمن الممكن رسم خطوط عريضة للموضوع وذلك بالاعتماد على الخبرات المكتسبة في لبنان وفي بلدان اخرى ذات اوضاع مشابهة :

- ان قيام علاقة حية ما بين وزارة التعليم المهني والتقني والقطاعات الانتاجية وارباب العمل في مجال التأهيل المهني يبدو وكأنه امر بالغ الأهمية في الوقت الحاضر ومن الضروري ان تبذل الوزارة جهودا حثيثة في هذا المجال وان توفر كل السبل للوصول الى ذلك. كذلك من الضروري ان يكون اي نظام تعاون تحت مظلة الوزارة .

- من المفيد ان يتم التأهيل المهني في مؤسسات حكومية او شبه حكومية تتمتع باستقلالية ومرونة في التحرك.

- ان الخطوة الأولى الواجب اتخاذها هي الغاء النظام التعليمي المعتمد المؤدي لشهادتي الكفاءة المهنية والتكميلية المهنية واستبداله بنظام حلقات تأهيلية مفتوحة للشباب وللبالغين الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق بهذه الدورات، ومن الضروري ان تؤخذ بعين الاعتبار الخبرة المكتسبة لدى العمال والحرفيين وصغار ارباب العمل. ويجب هنا اعتماد تصنيف المهن الموضوع في لبنان بعد ادخال التعديلات الضرورية عليه.

- ربما من الملح ايضا ان يدعى المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني لبحث مصادر التمويل الممكنة لبرامج تأهيل واسعة النطاق يشارك فيها الاتحاد العمالي وجمعية الصناعيين ونقابة المقاولين. وحبذا لو شارك في هذه الاجتماعات ممثلون عن وزارة العمل ووزارة الصناعة.

- لتمويل مشاريع التأهيل المهني من الضروري مشاركة ارباب العمل وهنا من المفيد ان يبدأ حوار بين الوزارة وارباب العمل لتقديم ورقة للحكومة تحدد نوع المشاركة وحجمها بهدف اصدار القوانين اللازمة لذلك.

- من الضروري ايضا انشاء نظام تتبع لأحوال سوق العمل لتجميع المعلومات والاحصاءات واستخدام نظام معلوماتي يعتمد ايضا على المعلومات المتوفرة لدى الوزارات الأخرى المختصة، ومن المفضل ألا يقوم هذا الجهاز بذاته باجراء الاحصاءات والدراسات انما فقط يقوم بتبويب المعلومات المتوفرة وتنظيمها والاستفادة منها.

- ان مصلحة التأهيل المهني هي المصلحة الأساسية التي يجب ان تقود عملية التدريب المهني في البلاد مع مختلف الأفرقاء ولهذه الغاية من المفضل ان يكون لهذه المصلحة ثلاث دوائر:

- دائرة لاعداد برامج التدريب تقوم بترجمة حاجات سوق العمل وتحدد الجهات القادرة على اجراء التأهيل اللازم والتجهيزات وتفاصيل المناهج.

- دائرة لتنفيذ التدريب في مختلف المراكز الحكومية واجراء العقود مع المنظمات الأهلية والقطاعات الصناعية ومتابعتها، ومن الممكن في المستقبل ان تنشأ مراكز تدريب في القطاع الخاص تقوم هي بالتقدم الى مناقصات تجريها الدولة في المستقبل لهذه الغاية.

- دائرة لتقويم التدريب وتحديد مستواه وفق تصنيفات المهن. وتقوم هذه الدائرة ايضا باجراء الامتحانات التي من المفضل ان تكون مفتوحة لمن يتقدم اليها، حيث يحصل المتقدم لهذه الامتحانات على افادة تسمح له بممارسة المهنة. ولا بد هنا من اصدار تشريعات خاصة لهذه الغاية تفرض في المستقبل حيازة ترخيص رسمي لممارسة المهنة.

تأهيل العمال اثناء العمل

ان موضوع تأهيل العمال اثناء العمل هو امر بـالغ الأهميـة لا سيما وانـه من اهم سبل تطوير الصناعة ودعم قدرتها على المنافسة في الكلفة وفي النوعية.

ولهذه الغاية من البديهي القول ان ارباب العمل هم افضـل من يمكنهم تحديد برامج التأهيل هذه.

الفصل الثالث

تقوية وتعزيز التعليم الفني

المبادىء الاساسية للموضوع

لقد تدهور المستوى التعليمي في التعليم الفني المؤدي الى شهادتي البكالوريا الفنية والامتياز الفني بشكل كبير خلال سنوات الحرب، ويعود ذلك الى برامج تعليمية قديمة واساتذة غير اكفاء ينقصهم العلم الخبرة بالاضافة الى فقدان شبه كامل للوسائل التعليمية.

ويعود تاريخ العديد من المناهج التعليمة الى اكثر من خمسة عشر سنة وبالرغم من تنبه الادارة الى هذه المشاكل فانها تجد نفسها عاجزة عن ايجاد حلول سريعة لها. وتبقى المشكلة الاساسية التي تتصدر باقي المشاكل هي ايجاد الاستاذ الجيد والقادر على تحقيق اهداف المناهج التعليمية. وبالرغم من محاولة المعهد الفني التربوي سد هذا العجز الخطير الا ان هذا المعهد يعاني نفسه من فقدان الاساتذة الذين بامكانهم اعداد غيرهم، بالاضافة الى ان الاختصاصات التي يغطيها المعهد قليلة جدا بالنسبة لمجمل اختصاصات التعليم الفني.
من جهة اخرى فان خريجي المعهد الفني التربوي يصلحون بالكاد كاساتذة للتعليم النظري اما التعليم التطبيقي فانه يعاني من نقص كبير يكاد يكون شامل.

وتعود المشكلة المالية للظهور اينما كان، فاساتذة التعليم الفني يشكون من ضعف رواتبهم لاسيما في القطاع العام، في الوقت الذي تفوق العروض التي يعرضها عليهم التعليم الخاص والقطاع الصناعي اضعاف ما يتقاضونه.

الخطوط العريضة لخطة العمل

١) تقوية وتعزيز التعليم الفني

ان اي مشروع لتعزيز وتقوية التعليم الفني لا بد أن يبدأ باعداد الاستاذ المناسب والقادر على تحقيق اهداف المناهج، وربما كان هذا الموضوع هو الاهم، بالرغم مما تشكله المناهج بحد ذاتها من اهمية، بالنظر الى طول المدة المطلوبة لاعداد الاستاذ بالنسبة للمدة القصيرة نسبيا واللازمة لاعداد منهج جديد.

ومن هنا تبرز اهمية اعتماد النقاط التالية :

- خلق نظام سريع لاعداد الاساتذة يعتمد على فتح المجال للالتحاق بالمعهد الفني التربوي امام المهندسين وحملة شهادة الامتياز الفني توخيا لاختصار الوقت.

- قبول مبدأ الاعداد السريع لاساتذة يملكون المعرفة التقنية نتيجة انخراطهم في الصناعة واعدادهم تربويا في مدة قصيرة لكي يتمكنوا من اسداء الدروس التطبيقة.

- توسيع المجالات التي يغطيها المعهد الفني التربوي بحيث تشمل الاختصاصات الصناعية والفندقية والسياحية والشبه طبية بالاضافة الى اختصاصات قطاع الخدمات.

- تعزيز المعهد الفني التربوي وربط مناهجه التعليمية باهداف مناهج البكالوريا الفنية والامتياز الفني ومناهج التأهيل المهني والبعد عن النظريات والمواد الاكاديمية بقدر الامكان.

٢) اعادة النظر في السلم التعليمي الفني

بالرغم من كون شهادة البكالوريا الفنية هي اثبت الشهادات في التعليم الفني الا ان الاعداد لهذه الشهادة ما زال يحتاج الى عناية كون انه لهذه الشهادة هدفين في آن واحد :

- الاعداد لعمل ممكن وموصوف في سوق العمل.
- الاعداد لمتابعة الدراسة على الاقل في التعليم الفني.

وهنا لا بد من دراسة دقيقة للعلاقة ما بين شهادة البكالوريا الفنية وشهادة التأهيلية المهنية العليا التي تتوج حقل التأهيل المهني والتي تأتي موازية في المستوى لشهادة البكالوريا الفنية وان كانت تختلف عنها في الاهداف، فشهادة التأهيلية المهنية العليا لها هدف واحد محدد بمهنة موصوفة في سوق العمل بينما لشهادة البكالوريا الفنية هدف عام على الصعيد المهني وهدف آخر يتجسد في تأمين خلفية تقنية للطالب لتمكينه من متابعة دراسته الفنية.

اما فيما يعود لشهادة الامتياز الفني فهناك رأي يدعو الى اختصار مدة الدراسة للاعداد لها بسنتين دراسيتين بدلا عن ثلاثة للاختصاصات غير الصناعية وربما رجح هذا الرأي في حال دعمت الوزارة مبدأ تكملة الدراسة الفنية العالية في مستوى الاطر العليا.

وهنا تظهر الحاجة الماسة الى اعادة النظر في موضوع المعاهد الفنية، كما يظهر الاقتراح الوجيه بأن يتولى المعهد الفني الصناعي عملية اعداد حملة شهادة الامتياز الفني لنيل شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية بمدة سنتين دراسيتين مع اعطاء امكانية فتح فروع للمعهد في المناطق اذا دعت الحاجة. ويمكن هنا الاستئناس بالتجربتين الالمانية والاردنية في هذا المجال مع الاشارة الى ان فرنسا قد اعتمدت ايضا هذا النظام مؤخرا.

٣- دعم وتقوية المؤسسات التعليمية

بالاضافة الى ما سبقت الاشارة اليه، فقد اصبح من الضروري والملح جدا لتقوية وتعزيز التعليم الفني القيام بما يلي:

- اعداد تنظيم جديد للمعهد الفني التربوي لاعداد الاساتذة بعدة مستويات تشمل التعليم الفني والتعليم التطبيقي بالاضافة الى التأهيل المهني ومن الضروري ان يشمل هذا التنظيم مبدأ التأهيل المستمر للاستاذ.

- اعداد تنظيم جديد للمعهد الفني الصناعي يعطيه استقلالية اكاديمية وادارية عن طريق مجلس معهد يرأسه الوزير أو المدير العام للتعليم المهني والتقني كما يسمح للمعهد بامكانية فتح فروع في المناطق اذا دعت الحاجة.
- تنظيم المعاهد الفنية الاساسية واعطائها ادوار اساسية لا سيما في الشؤون الاكاديمية والتعليمية .

- اعداد نظام داخلي جديد للمعاهد الفنية والمدارس الفنية ومراكز التأهيل المهني.

- اعادة النظر بالملاك التعليمي وبتوزيع اساتذته ما بين التعليم الفني العالي والتعليم الفني والتأهيل المهني وتعزيز هذا الملاك مهما كلف الامر مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذا التعزيز يعتبر اهم استثمار تقوم به الدولة على صعيد رفع مستوى الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

المشاريع الملحة الواجب تنفيذها

١) الادارة المركزية:

- اعداد النصوص التشريعية الجديدة وتشمل:
  - تنظيم الوزارة وتحديد علاقتها بمختلف القطاعات الخارجية.
  - تحديد مصادر التمويل.
  - تعزيز الانتاج والصندوق الداخلي والمشاريع المشتركة.
  - تعزيز المراقبة والتأهيل المستمر للمراقبين التربويين.

- اعداد النصوص التنظيمية للمعاهد والمدارس وتشمل:
  - تنظيم المعهد الفني التربوي.
  - تنظيم المعهد الفني الصناعي وباقي المعاهد الاساسية.
  - النظام الداخلي للمعاهد والمدارس.

- ادخال عنصر المعلوماتية وتدريب كافة العاملين في الادارة المركزية وملأ المراكز الشاغرة.

٢) اعداد الاساتذة وتأهيليهم

- خلق نظام مستمر للاعداد والتدريب واعادة التأهيل يلعب فيه المعهد الفني التربوي دوره بالتكامل مع باقي المعاهد والمدارس ومع القطاع الانتاجي في البلد واجراء دورات تدريبية تربوية وتقنية لكافة الاساتذة لا سيما لزيادة قدراتهم على تدريس المواد التطبيقية وربط هذه المواد بالتعليم النظري.

- تأهيل الاساتذة لتمكينهم من تحقيق اهداف المناهج وانتاج الوسائل التعليمية والمشاركة الفعالة في التوجيه المهني للطلاب.

٣) السلم التعليمي والمناهج والاختصاصات

- اعادة النظر بالسلم التعليمي وتعزيز حقل التأهيل المهني وخلق المسارات المناسبة بين التعليم الفني والتأهيل المهني والتعليم العام.

- وضع مناهج جديدة لكافة المستويات والاختصاصات بعد اعادة النظر بالاختصاصات المعتمدة والمعمول بها بحيث تلبي مختلف احتياجات سوق العمل. ومن ثم العمل على تأمين الوسائل التعليمية والكتب المدرسية لهذه الاختصاصات.

٤) التجهيزات الفنية

- اجراء دراسة شاملة عن الوضع الراهن للتجهيزات الفنية في مختلف المعاهد والمدارس لتحديد الحاجات والتجهيزات الواجب اصلاحها والواجب تلفها أو الاستغناء عنها وربط التجهيزات الموجودة مع الجديدة المقترح شراؤها بالمناهج التعليمية وباستثمار افضل لها.

- محاولة ربط التعليم بالانتاج.

- اعداد دفاتر الشروط اللازمة لشراء التجهيزات الجديدة لمختلف المعاهد والمدارس ومراكز التدريب.

٥) مراكز التأهيل المهني

- اختيار المدارس الصالحة لانشاء مراكز تدريب فيها.

- اعداد الدراسات اللازمة لانشاء مراكز التدريب في هذه المدارس وتدريب الاساتذة والجهاز الاداري للقيام بالعمل المطلوب.

- تزويد المراكز المنشأة بالتجهيزات والادوات والمواد اللازمة لبدء عملية التأهيل المهني في القطاع الرسمي على نطاق واسع.

٦) المعاهد والمراكز الجديدة

- تحديد المعاهد والمدارس الجديدة وتحديد الاختصاصات فيها وفق حاجات المناطق.

- اعداد برامج الانشاء لهذه المدارس وتلزيم الدراسات بناء على ذلك.

٧) مختلف

- الاهتمام بالتوجيه المهني واعداد نشرات وافلام فيديو تلفزيونية ومجلات عن التعليم المهني والتقني.

- توسيع المكتبات لا سيما في المعاهد الفنية.

- رفع مستوى الاتصال والتواصل مع مختلف القطاعات الانتاجية عن طريق المجلس الاعلى للتعليم المهني والتقني وعن طريق آلية دائمة في الوزارة.

الفصل الخامس

اختصاصات التعليم المهني والتقني
واحتياجات سوق العمل

١ - احتياجات سوق العمل

يكتنف تحديد احتياجات سوق العمل اللبنانية من اليد العاملة المختصة لتحديد الاحتياجات التعليمية للسكان، صعوبات تقليدية ناتجة عن عدم وجود تعدادات سكانية شاملة تؤمن احصاءات دقيقة عن السكان في عمر الدراسة وفي عمر العمل وعن القوى العاملة واختصاصاتها.

وتعود هذه الصعوبات ايضا الى عدم وجود مسوح قطاعية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية تؤمن معلومات دقيقة وشاملة عن قطاعات العمل المختلفة واحتياجاتها الراهنة والمرتقبة.

ويتم الاستناد تقليديا في اية دراسة تقديرية لاحتياجات سوق العمل اللبنانية من اليد العاملة المختصة الى :

- التغييرات السكانية
- التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في بعض الدراسات الجزئية او القطاعية وبعض الاحصاءات التربوية.

وان كانت هناك دراسات عديدة قد جرت في هذا المضمار فان هذه الدراسات تضع امامنا بعض الحقائق الأساسية :

أ - ان تقادم عهد الاحصاءات الفعلية عن قطاعات الاقتصاد الوطني وعن القوى العاملة فيه (دراسة القوى العاملة عام ١٩٧٠) يضع جميع الباحثين والمعنيين بالتخطيط في هذا المجال امام مشكلة غياب

الاحصاءات الدقيقة، ويؤدي هذا الى صعوبة وضع تقديرات بديلة للاحصاءات الفعلية خصوصا بعد التغييرات في البنية الديموغرافية وفي قطاعات الاقتصاد الوطني الناتجة عن الأحداث التي جرت في لبنان.

ب- ان سوق العمل اللبنانية وامتداداتها الاقليمية خصوصا في دول الخليج تتسم بمرونة شديدة نتيجة لارتكازها الى قطاعات انتاجية سريعة التأثر بالأوضاع الداخلية المتحركة وبالأوضاع الاقليمية وبسبب اهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني وشدة ارتباط هذا القطاع بالخارج وتأثره المباشر بالتغييرات التي تحصل في سوق العمل العربية وخاصة في منطقة الخليج التي عرفت الفورة البترولية اولا ثم ازمة حرب الخليج الأولى والثانية.

ج- ستبقى تقديرات الحاجة الى يد عاملة مختصة بحسب القطاعات ان لم يكن بحسب الاختصاصات ومستوياتها في كل قطاع، مجرد تقديرات، يتفاوت نصيبها من الاقتراب من الواقع ما دامت جهود التخطيط في قطاعات الاقتصاد الوطني في مجال اعداد اليد العاملة المختصة وفقا لاحتياجات هذه القطاعات مجرد تمارين ذهنية لا تدخل ميدان التطبيق لتواجه ميدان معطيات الواقع.

٢ - توجيهات لتطوير اختصاصات التعليم المهني والتقني

ان ما يهمنا في محاولة استكشاف الاتجاهات المجدية لتطوير اختصاصات التعليم المهني والتقني هو الارتكاز الى بعض المعطيات والمؤشرات الاساسية التي تساعد في اقتراح وتطوير هذه الاختصاصات. ان اهم هذه المعطيات هي :

أ - المعطيات التي تجمع عليها الدراسات الوصفية والتحليلية لسوق العمل ولتطور الاقتصاد الوطني والتوجيهات التي تنتج عنها.

ب- بعض المؤشرات عن تطور النشاطات الاقتصادية الحالي والمرتقب بالاستناد الى احصاءات تصدير المنتجات الزراعية والصناعية وتطور قروض التجهيز الصناعي.

ج- متابعة حركة الطلب على التعليم المهني والتقني في القطاعين الرسمي والخاص باعتبار ان هذا الطلب يعكس بشكل او آخر احتياجات سوق العمل، دون التبصر للتطورات المرتقبة في الغالب.

ويمكننا ان نسجل من هذه التوجيهات :

- التوجيهات الناتجة عن الدراسات
- المؤشرات الاقتصادية

تطور الناتج الوطني

يشير تطور الناتج الوطني بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٢ الى انخفاض الناتج بنسبة ٥٠٪ خلال هذه الفترة بالاسعار الثابتة وقد وصل هذا الانخفاض الى نسبة ٤١٪ في العام الثاني للأحداث (١٩٧٦) ووصل الى ٣٨٪ اثناء العدوان الاسرائيلي (١٩٨٢) ثم استعاد قيمته لعام ١٩٧٤ تقريبا خلال العام ١٩٨٧ الا انه عاد وانخفض الى نسبة ٥٠٪ بسبب عودة الاحداث الى الساحة اللبنانية وبسبب حرب الخليج وتأثيراتها على الاقتصاد اللبناني.

ويضع ذلك امامنا صورة انهيار القدرات الانتاجية ومتطلبات اعادة هذه القدرات الى مستوى ما كانت عليه عام ١٩٧٤، ان لم نقل تطوير هذه القدرات لتواكب متطلبات العصر بعد ضياع تقدم عشرين سنة.

تصدير المنتجات الصناعية

تبين الاحصاءات المتوفرة عن تصدير المنتجات الصناعية خلال عام ١٩٩٣ ما يلي :

- تشكل الملبوسات الجاهزة حوالي ٢٣،٧٪ من مجمل الصادرات وتضاف اليها نسبة ٣،٣٪ للمنسوجات.

- تشكل المعلبات والمنتجات الغذائية حوالي ١٢،٥٪ من مجمل الصادرات.
- تشكل الآلات الصناعية وآلات الباطون والأدوات المعدنية والألومنيوم حوالي ١٣،١ ٪ من مجمل الصادرات .
- تشكل الأدوات الكهربائية والبلاستيكية ٩،٤٪ من مجمل الصادرات.
- تشكل منتجات الورق والكرتون ٤،٧ ٪ من مجمل الصادرات
- تشكل المنتجات الكيميائية ٣،١ ٪ من مجمل الصادرات.

وتأتي بعد ذلك بالترتيب، المشروبات، المفروشات الخشبية والمعدنية والأخشاب والأحذية والزجاج ... الخ.

وتبين هذه الاحصاءات ان الملبوسات الجاهزة والمعلبات والمنتجات الغذائية والآلات والادوات الصناعية والكهربائية والبلاستيكية وصناعة الورق والكيماويات تأتي في صدارة حركة التصدير.

التجهيز والصيانة

تبين احصاءات المستوردات خلال عام ١٩٩٣ ان استيراد الالات والمراجل والأجهزة والأدوات الصناعية تسجل المرتبة الثالثة بنسبة ٨،١٧ ٪ من مجموع قيمة المستوردات، ويدل ذلك على ان حركة اعادة تجهيز المصانع بعد سنوات الأحداث وما رافقها من تعطيل في التجهيزات الانتاجية ومن تقادم لهذه التجهيزات لا تزال في بدايتها.

ويمكن ان نضيف، في اطار التجهيز وتجديد التجهيز، اهمية استيراد الآلات والأجهزة الكهربائية والالكترونية وهي نسبة ٤،٧٩ ٪ ، ويلاحظ هنا تقدم في حركة تجهيز مؤسسات الخدمات كالمصارف والمؤسسات التجارية.

النشاط التجاري المالي والمصرفي واعمال التأمين

ان دور القطاع المالي والتجاري في الاقتصاد اللبناني ما زال بارزا، واذا كان هذا القطاع قد تضرر كثيرا خلال الحرب بسبب الأضرار المادية وبسبب تحول بعض نشاطاته الى دول المنطقة ودول الخليج العربي، فان عودة السلام والاعمار سوف تنعكس ازدهارا لهذا

القطاع رغم تغيير الظروف الاقليمية التي تتأثر خدماته بها كثيرا، وخصوصا في منطقة الخليج العربي. ومن هنا بدء حركة التحديث في التجهيزات التقنية في المصارف وتحديث اجهزة المعلوماتية خاصة فيها، وهذا التحديث يتطلب مزيدا من اعداد اليد العاملة اعدادا فنيا عاليا.

حركة الطلب على التعليم المهني والتقني

ان احصاءات التعليم المهني والتقني الرسمي والخاص تبين ان القسم الأكبر من الطلاب هو في ميدان التعليم الفني وفي مستوى شهادة البكالوريا الفنية، وان الاقبال المتزايد الذي تشهده بعض الاختصاصات خصوصا في المعلوماتية والالكترونيك والعلوم التجارية يدل على ازدياد الطلب في هذه الميادين.

٣ - اختصاصات التعليم المهني والتقني في المستقبل

لتحديد اختصاصات التعليم المهني والتقني في المستقبل من الضروري خلق آلية فاعلة تعمل على ضوء الدراسات والاحصاءات الى جانب استطلاع رأي وتوجيهات الفعاليات الاقتصادية والانتاجية، لمعرفة ترقباتها المستقبلية. كما انه من الضروري اتخاذ ما يمكن من اجراءات تنسيقية بين مؤسسات الاعداد واتحادات ارباب العمل والنقابات للبحث في التطورات التكنولوجية والاقتصادية المرتقبة وانعكاساتهاعلى احتياجات سوق العمل.

كذلك فان توجه وزارة التعليم المهني والتقني نحو تنشيط مدارس التعليم المهني والتقني القائمة وزيادة قدراتها الاستيعابية وانشاء مدارس فنية ومهنية جديدة في مختلف المناطق يطرح مسألة الاختصاصات المناسبة لهذه المدارس.

ان تحديد الاختصاصات الملائمة لكل من هذه المدارس يتطلب دراسة مختصة للنشاطات الاقتصادية القائمة والمرتقبة في كل من المناطق التي تخدمها المدارس، وللسوق المحلي والاقليمي المتوقع لهذه النشاطات. ولكن يمكن لفت النظر الى اهمية التركيز على اعداد اليد العاملة للصناعات الغذائية في المناطق الزراعية وخاصة في البقاع والشمال والجنوب والى اهمية ميكانيك الآليات في هذه المناطق والى اهمية اعداد اليد العاملة لقطاع السياحة والفندقة في المناطق الجبلية والمناطق التي تتمتع بامكانات سياحية من آثار وموارد طبيعية، والى اهمية ميكانيك السيارات في المدن والبلدان الكبرى بالاضافة الى اختصاصات اشغال المعادن والبناء واختصاصات الصيانة في مختلف المدن.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام